عائشة التايب*

الترويكا الحاكمة في تونس

حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات

تُعدّ تجربة الترويكا في الحكم في تونس تجربةً متفرِّدةً بالمقارنة مع ما جرى في غيرها من دول الربيع العربي خلال المرحلة الانتقالية، إذ إنها قامت على التحالف بين أكثر من حزب. وصلت القوى المكونة للترويكا إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، والحكومة التي انبثقت عنها كانت تمثل الإرادة الحرة للشعب التونسي وعبر ممثليه في المجلس التأسيسي. واجهت تجربة الترويكا التونسية عثراتٍ مختلفةً ولكنها سجلت بعض النجاحات. تحاول هذه الدراسة البحث في طبيعة التحالف الثلاثي الحاكم وتركيبته ومستوى التقارب أو التنافر بين مكوناته، ومدى صلابة هذا التحالف وقدرته على الصمود في مواجهة تحديات المراحل والمحطات السياسيّة القادمة. وتخلص الدراسة إلى أن الترويكا التونسية استطاعت الصمود على الرغم من عناصر التفرقة والتنافر بين مكوناتها، والمطبات السياسية الوعرة التي كانت تنذر بتصدع فعلي في بنائها. ترى الدراسة أنه من المتوقع إعادة تجربة الحكم الثلاثية مرة أخرى، لكن في ظروف مختلفة، ربما يكون أبرزها تشكيل المعارضة التونسية جبهة واحدة لمواجهة هذا التحالف الثلاثي.

* أستاذة علم الاجتماع في جامعة تونس - المنار.

مقدمة

تقيّم هذه الدراسة تجربة الترويكا التونسيّة في الحكم والعثرات المختلفة التي مرت بها. فالتجربة لم تكن تجربةً هيّنة على الرغم من مشروعيّة وصولها إليه عبر صناديق الاقتراع، ورمزيّة تلك التجربة والحكومة المتشكلة عنها بوصفها أوّل حكومةٍ تنبثق عن الإرادة الحرّة للشعب التونسي وعبر ممثليه في المجلس التأسيسي، بقدر ما كانت سيراً لمجموعة من المناضلين عديمي التجربة والخبرة السياسيّة في مسالك وعرة وملتوية. تحاول هذه الدراسة البحث في طبيعة التحالف الثلاثي الحاكم وتركيبته ومنسوب التقارب أو التنافر المفترض بين مكوناته، ومدى صلابة هذا التحالف وقدرته على الصمود في مواجهة تحديات المراحل والمحطات السياسيّة القادمة. وتطرح العديد من الأسئلة المتصلة أوّلًا بمستويات الفشل ونجاح الترويكا الحاكمة في إدارة الملفات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والسياسيّة، والمتصّلة ثانيًا بمستقبل ذلك التحالف السياسي الثلاثي، وما يُطرح عليه من تحدياتٍ مستقبليّة في ظلّ تجربة القيادة التي خاضها في السنة المنقضية.

شهدت مناسبة إحياء مرور عامٍ على أوّل انتخابات ديمقراطيّة وحرّة في تونس بعد الثورة يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ جدلًا واسعًا بين أطيافٍ متنافرة من الآراء، منها ما شدّد على ضرورة الاحتفاء بالمناسبة، ومنها ما رفض ذلك علنًا، مؤكدًا فشل الأطراف الفائزة بالانتخابات في تحقيق أهداف الثورة وفي إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقاليّة.

وبعيدًا عن تجاذبات الأطراف الحزبيّة، والحسابات السياسيّة المختلفة لها، فإن التّقييم الموضوعي لتجربة الترويكا الحاكمة في الممارسة السياسيّة وفي قيادة البلاد يطرح العديد من الأسئلة المتصلة أوّلًا بمستويات فشل الترويكا الحاكمة ونجاحها في إدارة الملفات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والسياسيّة، والمتصّلة ثانيًا بمستقبل ذلك التحالف السياسي الثلاثي، وما يُطرح عليه من تحدياتٍ مستقبليّة في ظلّ تجربة القيادة التي خاضها في السنة المنقضية، كما يدفع باتجاه البحث الجوهري في طبيعة ذلك التحالف وتركيبته ومنسوب التقارب أو التنافر المفترض بين مكوناته، ومدى صلابة هذا التحالف وقدرته على الصمود في مواجهة تحدّيات المراحل والمحطات السياسيّة المقبلة.

الترويكا: جدل انتهاء الشرعيّة وحصيلة تجربة الحكم

لقد برز النقاش بشأن ضبط المرحلة الانتقاليّة وتحديد مدّتها مباشرة بعد الإعلان عن نتائج انتخابات تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، وتشكيل حكومة الترويكا قبل سنة تقريبًا من هذا التاريخ، وقد تحدّثت بعض الأطراف في التحالف الحاكم حينها عن فترة لا تقلّ عن ثلاث سنوات (حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة)، وتحدثت أخرى عن مدة لا تقلّ عن سنة ونصف (حزب حركة النهضة). وتمسّكت أحزاب المعارضة في معظمها بضرورة أن لا تتجاوز المرحلة الانتقاليّة سنة واحدة، يُكتب فيها الدستور الجديد، والمرور بعدها إلى مرحلة البناء الفعلي للجمهوريّة الثانية. واستقرّ الأمر عقب ذلك النقاش على التزام الأطراف الحاكمة - خاصة أمام تمسّك المعارضة والشارع - بالإسراع في كتابة الدستور والالتزام بإنهاء المرحلة الانتقاليّة على أن لا تتجاوز السنة أو السنة والنصف على أكثر تقدير.

حمَلت الترويكا الحاكمة بأحزابها الثلاثة مسؤوليّة مزدوجة تمثلت في الالتزام بالتوازي بكتابة دستور جديد للبلاد، أُوكلت مهمّة صوغه الرئيسة للمجلس الوطني التأسيسي الذي يترأسه مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات، والالتزام في الوقت ذاته بتسيير شؤون الدولة والمجتمع ومعالجة المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة العاجلة عبر التنسيق وتوزيع المهمات بين الحكومة التي تشكلت قائمة أعضائها على محاصصة حزبيّة بين الأحزاب الفائزة وبعض المقربين منها ورئاسة الجمهورية. وجرى تقاسم التسيير في ضوء توزيع غير متكافئ للصلاحيّات والمهام رجّح الكفّة لصالح رئيس الحكومة على حساب صلاحيّات رئيس الجمهوريّة.

وبعد مرور سنة على هذه التجربة، تتوجه بعض الأطراف من أحزاب المعارضة وعددٌ من المراقبين للوضع العامّ للبلاد باتهاماتٍ لاذعةٍ لحكومة الترويكا بالفشل السياسي والاقتصادي والأمني والعجز عن الوفاء بالتعهّد بكتابة الدستور، إلى جانب الإخفاق في الارتقاء بأوضاع البلاد وإدارة مشاكلها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسيطرة على وضعها الأمني المختلّ منذ اندلاع الثورة.

وتؤكّد الدلائل الواقعيّة اليوم على هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس، إذ تتواصل الفوضى الاجتماعيّة في غالبيّة المناطق ولا سيّما الداخليّة منها، ويتواصل نسق ارتفاع عدد الإضرابات والاعتصامات وقطع الطرق وغلق المؤسسات الاقتصاديّة والاحتجاجات الاجتماعيّة المختلفة المتّسمة بالمطلبيّة. كما تشير أغلب التقارير الاقتصاديّة الداخليّة والخارجيّة إلى صعوبة الظرف الاقتصادي في تونس وحاجته الأكيدة إلى الأمن والاستقرار ليتمكّن من الانتعاش وتجاوز العقبات المتكرّرة. ولا يزال الاقتصاد التونسي إلى اليوم - على الرغم من مرور سنة على أوّل انتخابات حرّة وديمقراطيّة في البلاد

ووجـود حكومة شرعيّة منتخبة - يواصـل البحث عن بوادر الانفراج والخـروج من أزمةٍ اقتصاديّة واجتماعيّة خانقة، ما إن تنتعش أحوالها جزئيًّـا حتّى تعود للانتكاس. وتعكس المـؤشّرات الاقتصاديّة العامّة[١] تذبذبًا وعدم استقرار كبيرين للأوضاع، إذ بلغ معدل التضخّم، بحسب المعهـد الوطنـي للإحصاء في تونس، في شـهر آب / أغسـطس ٢٠١٢ نسبة ٥,٦٪، وبلغ العجز التجاري في الفترة نفسها ٥,٨٪، وسجّل النّاتج المحلّي الإجمالي الثلاثي بالأسـعار القارّة انكماشًـا نسبته -٢,٢٪ خلال الثلث الأول من ٢٠١٢، وبلغ مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ٥,٥٪.

وتراجعت عائدات السـياحة والاستثمار بشـكل كبير منذ سنة ٢٠١١ بسـبب الفوضى الاجتماعيّة. وسجّلت سـنة ٢٠١١ مغادرة ٢٠٠ شركة أجنبيّة من جملة ٣٠٠٠ شركة ناشـطة في تونس بسـبب الاعتصامات المتكـرِّرة والاضطرابـات والمطالبة بالزيادة في الأجـر. ويقارب العدد الإجـمالي للعاطلين عن العمل اليوم نحو ٨٠٠ ألف عاطل، وسـجَّلت النسـبة العامـة للبطالة في الثلث الأول من سـنة ٢٠١٢ نحو ١٨,١٪، وبلغت النسبة لدى الذكور ١٤,٩٪ و٢٦,٦٪ لدى الإناث. وتتوزَّع نسب البطالة بحسـب الأقاليـم الجغرافيّة كالتالي: إقليـم تونس العاصمة ١٩,٤٪، الشمال الشرقي ١٢,٦٪، الوسط الشرقي ١٢,٤٪، الوسط الغربي ٢٣,١٪، الجنوب الشرقي ٢٦,١٪، الجنوب الغربي ٢٥,٣٪. وبلغت بطالة حاملي الشهادات العليا ٣٣,١٪ في الثلث الأول من سنة ٢٠١٢[٢].

ولعلّـه مـن المهـمّ الإشـارة إلى أنّ هذه النسـب قد شـهدت بعض الانخفاض في الثلث الثاني من السـنة نفسها، فبحسب المعهد الوطني للإحصاء أشـارت الإحصائيات إلى انخفاض عـدد العاطلين إلى ٦٩١,٧ ألفًا وهو ما يعادل نسـبة بطالة قدرها ١٧,٦٪. وقد سـجّلت نسـبة البطالة في الثلث الأوّل لسـنة ٢٠١١ والثلث الأوّل لسـنة ٢٠١٢ على التـوالي ١٨,٣٪ و١٨,١٪. كـما أن نسـبة بطالة أصحاب المسـتويات التعليميّة العالية انخفضـت إلى ٢٦,١٪ مقابل ٢٩,٢٪ في الثلث الثاني مـن سـنة ٢٠١١ و٣٣,١٪ في الثلـث الأول من سـنة ٢٠١٢[٣]. ولكن، من المهمّ القول في النطاق ذاته إنّه على الرغم ممّا قد تعكسـه هذه الأرقام من تطوّر نسبيّ لجهد الحكومة في التشغيل ومقاومة البطالة، إلاّ أنّ ذلك التحسّـن في مسـتوى المؤشّرات والأرقام ظلّ قليل الصدى والظهور في مسـتوى الواقع الاجتماعي الملمـوس للمواطن التونسي، إذ ظلّت المطالبة بالتشـغيل العنوان الأبرز لاحتجاجات العاطلين عن العمل والمشـهد الطاغي عليها، خاصةً في المناطق الداخليّة المحرومة من التنمية. وربّما يجد الاختلال بين الأرقام الإحصائية المتحسنة نسبيًا مـن فترة ثلاثيّة إلى أخرى والواقع اليومي الملموس للمواطن تبريره في استفحال الوضع وتراكم العوائق على مدى العقود المنقضية واستحالة المواجهة العاجلة له، أكثر مما ينسـب إلى عجز الحكومة وفشـلها في مجابهة مشـكلة البطالة، وكذلك الفقر وسـائر القضايـا ذات الصلة بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

> يمكن القول إنّ الملفات الاقتصاديّة مثّلت التحدّي الرئيس للسلطة الحاكمة بعد ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ وللثورة التونسيّة بشكلٍ أعم، وتؤكّد بعض الآراء على أنّ من تولّوا إدارة الشأن السياسي في ظلّ الترويكا الحاكمة يفتقدون رؤية اقتصاديّة بعيدة المدى.

وعمومًـا، يمكن القول إنَّ الملفات الاقتصاديّـة مثّلت التحدّي الرئيس للسـلطة الحاكمـة بعـد ٢٣ تشريـن الأول / أكتوبـر ٢٠١٢ وللثورة التونسيّة بشكلٍ أعم، وتؤكّد بعض الآراء على أنّ من تولّوا إدارة الشأن السـياسي في ظلّ الترويـكا الحاكمة يفتقدون رؤيـة اقتصاديّة بعيدة المدى، ولم يقدّموا للشـعب التونسي برامج أو بدائل تنمويّة، ولا آمالًا قادرةً على تحقيق نقلةٍ اقتصاديّة نوعيّة[٤].

وإلى جانـب جملـة المصاعـب الاقتصاديّة المتمثّلـة في تواصل تردّي الواقع الاقتصـادي والاجتماعي وتراجع المؤشرات الاقتصاديّة وتناقص

١ نعتمـد في هذا المقام إحصاءات المعهد الوطني للإحصاء على الرغم من بعض الاتهامات الموجّهـة للمعهـد وللأرقام التي ينتجها فيما تعلّق بنسـبة النموّ واختلافها عن النسـب التي تصدرها بعض الجهات الأخرى، خاصّة على المسـتوى الدولي. ويذكر أنّ مسألة تضارب الأرقام الرسـميّة واختلافها ودرجة صدقيتها مسـألة طرحت نفسـها بقوّة منذ اندلاع الثورة، وكنا قد ناقشنا هذه المسألة بالتفصيل في بحث عن "سياسات التنمية في البلدان العربية وتأثيرها على فـرص العمل، حالة تونس" تقدّمنا به للمؤتمر السـنوي الأوّل للعلوم الاجتماعية والإنسـانية، الـذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، في الدوحة في الفـترة ٢٤-٢٦ آذار / مارس ٢٠١٢.

٢ المعهد الوطني للإحصاء، "نتائج المسـح الوطني حول السـكان والتشغيل في الثلث الأوّل لسنة ٢٠١٢".

٣ المعهد الوطني للإحصاء، "نتائج المسـح الوطني حول السـكان والتشغيل في الثلث الثاني لسنة ٢٠١٢".

٤ "الإعلامـي صلاح الدين الجـورشي في منتدى الثورة: إصرار المؤتمـر والنهضة على إقصاء التجمعيين سـيحول التجمع إلى ضحية"، جريدة **الصباح** (تونس)، ١١/١١/ ٢٠١٢، شـوهد في ٢٠١٢/١١/٣٠، على الرابط:
http://www.assabah.com.tn/article-79042.html

الاستثمار وعدم انتعاش الحركة السياحيّة وعدم تحسن الأوضاع الاجتماعيّة، وهو ما تتحمّل الحكومة - بحسب اتهامات المعارضة - المسؤوليّة الأبرز عنه، تواجه حكومة الترويكا في الوقت نفسه اتهاماتٍ بعجزها عن مواجهة العديد من التحديات السياسيّة التي اضطلعت بها عند تدشين مسار المرحلة الانتقاليّة. وتواجه الترويكا الحاكمة اليوم انتقاداتٍ لاذعة واتهاماتٍ للمجلس التأسيسي بالعجز بسبب عدم الانتهاء من كتابة مسوّدة الدستور بعد انقضاء المدة المخصصة لذلك، وهو قطب الرحى ومن أكثر ضروريات المرحلة الانتقاليّة، إلى جانب التباطؤ في تعيين هيئة عليا مستقلة للانتخابات وهيئة عليا للقضاء وأخرى للإعلام.

اندلعت عشيّة الذكرى الأولى للانتخابات حربٌ كلاميّةٌ وتهديداتٌ متتاليةٌ بنسف الشرعيّة، فضلًا عن التشكيك في صدق النوايا والطعن في صدقيّة أعضاء المجلس، والحكومة من خلفهم، خاصةً فيما يتعلق بالإخلال بتعهّدهم الأخلاقي أمام الشعب مباشرةً بعد انتخابهم بالإسراع في كتابة الدستور وضبط مواعيد الانتخابات المقبلة وهيكلة المشهد السياسي. وهو ما اضطرّ - بحسب بعض المراقبين - الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي إلى المبادرة بضبط تواريخ قصوى لإنجاز الانتخابات المقبلة وعرض توطئة الدستور على النقاش ضمن الجلسة العامة للمجلس المنعقدة بعد ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ في شكل رسالة طمأنةٍ للشعب وإفصاح عن حسن النوايا وبيانٍ لتقدّم أشغال كتابة الدستور والإعداد للانتخابات.

ولم تسلَم هذه الخطوات الحكوميّة بدورها من الانتقاد، إذ وُصفت المواعيد المزمعة للانتخابات المقبلة بغير المدروسة وغير المتلائمة مع المعيش اليومي للمواطنين والأحوال المجتمعيّة، لتزامنها مع نهاية السنة الدراسيّة ومع الامتحانات المدرسيّة والجامعيّة الوطنيّة التي يوليها المواطن التونسي كل اهتمامه ويضعها في سلم أولويّاته. وعرفت مناقشة توطئة الدستور بدورها ملاحظاتٍ جوهريّة مسّت مضمونها في العمق، وجُوبهت بنقدٍ لاذعٍ رأى فيه عددٌ من القانونيين من داخل أحزاب التحالف نفسها محاولةً لضرب مدنيّة الدولة وتأكيدًا مستترًا لعُلويّة مقاصد الشريعة وثوابتها على نصّ الدستور، ورأت بعض تصريحات المنتمين لحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة - الشريك في التحالف مع حزبي حركة النهضة والتكتل الديمقراطي - أن في فقرات توطئة الدستور تأكيدًا ظاهرًا لمدنيّة الدولة وتأسيسًا مبطّنًا لسطوة الدولة الدينيّة[٥]. وفي ضوء ذلك، اتّهمت بعضُ أحزاب المعارضة وقياداتها حركة النهضة مباشرة بوصفها الواجهة الأبرز للترويكا الحاكمة، ليس فقط بعدم الوفاء بالوعود، بل أيضًا بمخالفتها للمبادئ التي أقامت عليها حملتها الانتخابيّة وهي المناداة بجمهوريّة الدولة ومدنيتها واحترام مكاسب المرأة، وتراجعها عن برنامجها الانتخابي عبر شروعها في محاولة تغيير الملمح المجتمعي والثقافي والسياسي للمجتمع التونسي.

وإلى جانب هذه المآخذ المختلفة النابعة من داخل بعض أحزاب الترويكا من جهة ومن أحزاب المعارضة من جهة أخرى، تتزايد الضغوط يومًا بعد يوم على حكومة الترويكا من المنظمات الحقوقيّة والجهات الدوليّة للفت نظرها إلى بعض انتهاكات حقوق الإنسان في تونس بعد الثورة، مثل ما صدر من مآخذ للحكومة من منظمة هيومن رايتس ووتش ومجلس حقوق الإنسان الأوروبي ومنظّمة العفو الدوليّة. وقد نشرت العفو الدولية مؤخرًا تقريرًا يتضمّن إشاراتٍ واضحةً للحكومة بعدم تقدّمها في تسوية عددٍ من الملفّات المستعجلة لتحقيق العدالة الانتقاليّة، وعدم البتّ في قضايا الشهداء والجرحى ومحاسبة الفاسدين[٦]. وأشار تقرير المنظّمة أيضًا إلى تزايد القيود المفروضة على حريّة التّعبير، واستهداف الصحفيّين والفنّانين والكتّاب والمدوّنين، وغياب الحزم لدى الحكومة في حل المشاكل الأمنيّة والفوضى الاجتماعيّة الناجمة عن سطوة بعض الفصائل الدينيّة المتشدِّدة المحسوبة على التيّار السّلفي واعتداءاتها. ويذكر أنّ مشاهد العنف والعنف السياسي قد تكررت مؤخرًا في المجتمع التونسي، وكان أبرزها حوادث الاعتداء على السفارة الأميركيّة والتسبّب في تخريب عددٍ من المباني والممتلكات التّابعة لها، وحوادث التصادم بين أنصار الحكومة (رابطة حماية الثّورة) بمحافظة "تطاوين" في الجنوب التونسي وعددٍ من أنصار حزب "نداء تونس" الذي قُتل فيه أحد المواطنين. ومع أنّ مجريات التّحقيق ومتابعة الحكومة والقضاء لهذين الملفين لا تزال قائمة، إلاّ أنّ المعارضة تتمسّك بتحميل المسؤوليّة المباشرة للحكومة ولفشل سياستها الأمنيّة وتراخيها في اتّخاذ الإجراءات القانونيّة الصارمة في شأن المخالفين للقانون والممارسين للعنف السياسي من التابعين للتيّار السّلفي من جهة، ولفصائل ما يسمّى برابطات حماية الثّورة من جهة أخرى، وهي هياكل مستجدّة منحتها الحكومة تراخيص العمل القانوني مؤخرًا، ورفضت التراجع

٥ "سامية عبو لـ «الشروق» : توطئة الدستور «ملغومة» ولن تمر إلاّ على جثتي"، جريدة **الشروق** (تونس)، ٢٠١٢/١٠/٢٥، شوهد في ٢٠١٢/١١/٣٠، على الرابط:
http://www.alchourouk.com.

6 Amnesty International, *One Step Forward, Two Steps Back? One Year Since Tunisia's Landmark Elections*, Report, 22/10/2012 .
http://www.amnestyusa.org/research/reports/one-step-forward-two-steps-back-one-year-since-tunisia-s-landmark-elections.

عن ذلك بحجّة نضاليّة المنتمين إليها ومشـاركتهم الفاعلة في أحداث الثّورة ويوميّاتها.

وعمومًا، يمكن القول إنّ المرحلة الراهنة تسـجّل ارتفاعًا غير مسبوق لنسق التجاذبات السياسيّة بين الحكومة والمعارضة من جهة، وارتفاع نسـق التشنّج بين الحكومة والشّارع التونسي ممثلًا في فصائل عديدة مـن المواطنين من جهـة ثانية. وربما يجد كل ذلك مبرّراته في مسـار استعداد مختلف القوى السياسيّة للانتخابات المقبلة وتعديل بوصلتها على تلك الانتخابات المفترض تنظيمها بعد الانتهاء من إعداد الدستور، ومستويات توظيفها للمشاكل والقضايا المجتمعيّة المختلفة. كما يجد مبرّراتـه في ارتفاع سـقف التوقعات التي كانـت معلّقة على حكومة الترويكا ولم يرَ المواطن البسـيط آثارًا ملموسـة تقـرّب له على أرض الواقع ما كان ينتظره.

ويبقى التجاذب والاختلاف في الحكم على تجربة الترويكا في الممارسة السياسـيّة قائمًا بين المعارضة التي تجزم بفشـل التجربة والعجز عن التعاطـي الفاعل مع أهم ملفات اسـتحقاقات الثورة من جهة، وبين الحكومة التي تعتبر أنها كانت عرضة لتعطيل دورها وعرقلة نشاطها والتآمر عليها من أجل إسقاطها من جهة أخرى.

وعـلى الرغم من اعتراف الحكومة وأنصارها بالصعوبات الفعليّة التي آل إليها الوضع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسـيًا وتلميحها لبعض مواطن القصور وتبريره بقلّة التّجربة وافتقار وزرائها الخبرة السياسـيّة حينًا، وبثقل تركـة الأوضاع المتردّية التي ورثتها مع اسـتلامها للسـلطة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ حينًا آخر، إلا أنها تشـدّد في المقابل على بيان سلبيّة دور معارضيها وتعمّدهم عرقلة المسيرة بالدّعوة للتحريض ونشر العنف والتشجيع على الفوضى وبثّ الإشاعات والفتن، إلى جانب تعمّد توظيف المؤسّسة الأمنيّة والزجّ بها في المعترك السياسي.

ويبقـى ملـف العنـف في المجتمع والتبايـن الواضح بـين الحكومة والمعارضة في تفسـير دوافعه وأسـبابه وحدود مسؤوليّة الحكومة في توسّـعه وانتشـاره عاملًا مهمًّا أصبح يضغط بقوّة اليوم على مواقف الحكومـة ويدعم في المقابل إلى حدٍ كبيرٍ مواقفَ المعارضة والشـارع التونـسي، خاصة بعد أن تجاوز هذا الملف المدى المحلّي ليمسّ صورة تونس في الخارج.

ولا بـدّ من القول إن مختلـف المآخذ والاتهامـات الموجّهة لحكومة الترويـكا تجد لها مبرراتٍ قويّة عـلى أرض الواقع ومدعّمات حقيقيّة يتلمسـها المواطن العادي الذي تظل هواجسـه أكـثر اتصالًا بوضعه الاقتصادي والاجتماعي والأمني، إلا أن التحليل الموضوعي لا يجب أن يستثني من ذلك سـائر تداعيات تقاطع المصالح الحزبيّة والشخصيّة للعديد من الأطراف على النطاقين المحلّي والدّولي ومستويات تطويعها للأوضاع ومسار توجيه الأحداث وتطوراتها.

ولكـنّ ذلك بطبيعة الحـال لا ينفي بأيّ حالٍ من الأحوال مسـؤوليّة حكومة الترويكا عن المشـهد والاضطـراب في إدارة مختلف تفاصيله، كما لا يمكن لحجة توتير المعارضة للأوضاع أو عدم التجربة في ممارسة الحكم أو ثقل تركة المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة أن تقنع الملاحظ أو تـبرّر بموضوعيّـة مآلات الأوضـاع. ولكن يبقـى في المقابل الحكم بالفشـل المطلق على التجربة السياسيّة للترويكا سابقًا لأوانه طالما ما زالـت تعتقـد بقدرتها على إدارة المرحلة، وطالما تجتهد بأسـلوبها في مواصلة ما تبقى منها. ولا شكّ في أنّ أصدق الآراء عن تجربة الترويكا السياسـيّة والحكم لها أو عليها سـتصدح به علنًا نتائـج الانتخابات المقبلة.

الترويكا الحاكمة في تونس: طبيعة التحالف وعناصر التوحّد والفرقة

يقود البحث في تقييم التجربة السياسـيّة للترويكا الحاكمة في تونس نحو سـؤالٍ إسـتراتيجي يفرض نفسه على مسـتقبل المشهد السياسي في تونـس ويتصل بمدى قدرة الواقع السـياسي الـذي أفرز التحالف الحاكم قبل أزيد من سنة على إعادة إنتاجه في مستقبل الأيام. وتُطرح تسـاؤلاتٌ في هذا السياق بشأن طبيعة هذا التحالف ومدى تجسيده لحقيقة الطيف السـياسيّ في تونس، وإلى أيّ مدى يمكن اعتباره تجلّيًا عاكسًـا لتنوع القوى السياسـيّة الفاعلـة وتعبيرًا فعليًّـا عن مجمل مكوّنات المشهد السياسي ومستوعبًا مختلف نزعاته وتياراته.

وتتكوّن الترويكا الحاكمة في تونس - كما هو معلوم - من ثلاثة أحزابٍ سياسـيّة متفاوتة الحجم والأقدميّة التاريخيّـة والمشروعيّة النضاليّة. وأول مكونـات التحالف هي حركـة النهضة التي تعدُّ نفسـها حزبًا سياسـيًّا ينادي بمدنيّة الدولة ولكنّه يشـدّد على خلفيّتها الإسـلاميّة. يحتكم الحزب، على الرغم من حداثة الاعتراف القانونيّ به والذي كان بعـد الثورة، إلى تاريخ طويل في النضـال والتعرّض للتنكيل والملاحقة والتعذيب الذي مارسـه النظامان السياسيّان السابقان في تونس ضد قياداته ومناضليه. ويحظى الحزب بقواعد شعبيّة عريضة من الأنصار بمـا خوّله تبوّؤ المناصـب الأولى في أغلب الدوائـر في تونس والخارج

في انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١. ويتجسَّد حضوره في حكومة الترويكا في شخص رئيس الحكومة وغالبيّة أعضائها، إلى جانب حصولهم على أغلبيّة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

ويتمثَّل الطّرف الثّاني في التحالف الثلاثيّ في حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، وهو حزب ديمقراطي علماني له نزعة عروبيّة، وشدّد في برنامجه السياسي في انتخابات عام ٢٠١١ على ضرورة احترام الهُويّة العربيّة الإسلاميّة كرافدٍ حضاريّ لتونس. وهو حزب حديث النشأة، أُسّس في عام ٢٠٠١، ولم يرخَّص له قانونيًا إلاّ بعد الثورة. عُرف بنضال بعض أفراده وتصديهم لحكم الرئيس السابق بن علي، ويأتي على رأسهم رئيس الجمهوريّة الحالي محمد المنصف المرزوقي. والمؤتمر مُمثَّل بكتلة من المناضلين في صفوفه وبعض المنتسبين له حديثًا في الحكومة وفي المجلس الوطني التأسيسي.

والطرف الثالث في الترويكا هو حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي أُسّس منذ عام ١٩٩٤ وحصل على الترخيص القانونيّ في سنة ٢٠٠٢. وهو حزب علماني منفتح على المشارب القوميّة الإسلاميّة والاشتراكيّة، خاض جملة من النضالات الفعليّة من أجل الحريّة والديمقراطيّة في عهد بن علي، منفصلًا بذلك عن المعارضة الكرتونيّة المرخَّص لها العمل حينها، وانخرط مع جملة من القوى المعارضة فيما يسمّى "حركة ١٨ أكتوبر" من أجل لفت النظر لتردّي أوضاع حقوق الإنسان حينها والمطالبة بتحرير المساجين السياسيّين. ويتجسّد حضوره في حكومة الترويكا برئاسة رئيسه مصطفى بن جعفر للمجلس الوطني التأسيسي وعضويّة بعض أنصاره ضمنه، إلى جانب تولّيه لعددٍ محدودٍ من الحقائب والمهام الوزاريّة.

وقد لا يتسع المجال للقراءة التفصيليّة لعناصر التقارب أو التنافر الأيديولوجي القائمة بين هذه الأحزاب الثلاثة، وربّما لا يشكّل التقارب أو التنافر الأيديولوجي بين أقطاب الترويكا الحاكمة اليوم في تونس متغيّرًا مهمًّا في التحليل في هذا المقام على الأقلّ. ولكن ما يستحقّ التّأكيد عليه هو أنّ هذا التحالف بين هذه الأحزاب الثلاثة لم يكن خيارًا طوعيًّا حتّمه التقارب الأيديولوجي، بقدر ما كان واقعًا فرضته نتائج الانتخابات السابقة، وأملاه السياق السوسيوسياسي الذي رسمت ملامحه نتائج أوّل انتخابات حرّة عرفتها تونس بعد الثورة. وهو ما يدفع إلى القول إنّ تحالف الترويكا الحاكم في تونس لم يكن تحالفًا إستراتيجيًّا أفرزته توجهات الأحزاب وخياراتها وقناعاتها واستوت معالمه على غير عجل، وإنما هو تحالفٌ مرحليٌّ، كي لا نقول إنه تحالفٌ فجائيّ فرضه واقعٌ سياسيٌّ وحصيلةٌ انتخابيّة ظرفيّة. وقد لا يعكس بأيّ شكل من الأشكال تحالفًا له بعدٌ فكريّ أو تقارب أيديولوجي أو إستراتيجي يجمع بين الأحزاب المتحالفة ويوحّد وجهات نظرها بشأن المسائل المختلفة. وهي حقيقة ما فتئت تعبّر عنها علنًا بعض أطراف الترويكا التي جاهرت بالقول إنّ التحالف القائم هو تحالفٌ سياسيٌّ مرحليّ، وليس تحالفًا حزبيًّا دائمًا (موقف حزب التكتّل من أجل العمل والحريات). وما فتئت أصواتٌ عديدةٌ من نواب المجلس الوطني التأسيسي لحزبي المؤتمر والتكتّل تؤكّد في مداولات المجلس وفي جلسات التصويت على أنّ تحالفهما ضمن الترويكا الحاكمة مع حزب حركة النهضة ليس أكثر من تحالفٍ حكوميّ، ولا يمكن أن يملي عليهما أيّ تحالف برلماني داخل فضاء المجلس الوطني التأسيسي.

وبهذا يمكن أن نخلص إلى القول إنّ التحالف لم يقم على تقاربٍ في وجهات النظر والمواقف أو حتى في المرجعيّات الفكريّة والأيديولوجيّة، كما أنّه لم يقم على برامج اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة متناغمة أو متقاربة، فكلُّ حزبٍ من أحزاب الترويكا دخل الانتخابات الفارطة ببرنامجٍ اقتصاديّ واجتماعيّ وسياسيّ مختلفٍ شكلًا ومضمونًا عن بقيّة الأطراف.

يذكر أنّ التحالف الحاكم أُسّس على قاعدة توزيع المسؤوليات والحقائب الوزاريّة في الحكومة المنبثقة عن انتخابات تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، ولم تكن انطلاقته ميسَّرة بقدر ما شهدت مصاعبَ فعليّة في عمليّة توزيع الحقائب والتنافس على السياديّة منها بين الأحزاب الثلاثة، مما أخّر لفترةٍ ولادة الحكومة. مع العلم أنّ توزيع الحقائب الوزاريّة وتقاسمها أحدث شروخًا متفاوتة داخل الأحزاب ذاتها وفي صفوف مناضليها، وشهد بعضها حركة استقالاتٍ جماعيّة، مثل الاستقالات التي حدثت من المكاتب الجهويّة والمكتب الوطني في حزب التكتل من أجل العمل والحريات، أو حزب المؤتمر الذي اختار عددٌ من أبرز مؤسِّسيه الانفصال عنه وتكوين حركة مستقلة.

لقد طفا اختلاف وجهات النظر بين أحزاب الترويكا والتنافر في البرامج والرؤى في أكثر من مناسبة على سطح الأحداث وعلى مركبة تسيير شؤون المجتمع والدولة، وتوضّحت صورة عدم التقارب في عددٍ من القضايا الخلافيّة التي تنافرت فيها وجهات النظر والمواقف وردود الأفعال. ومن ذلك يمكن، على سبيل المثال، ذكر قضيّة تسليم القيادي السابق في حكومة القذّافي البغدادي المحمودي إلى الحكومة الليبية الجديدة، وما ظهر فيها من صخبٍ بشأن تسليمه أو عدم تسليمه، وتبادل الاتهامات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، والتنازع بشأن صلاحيات اتخاذ القرار في القضيّة.

وضعت جملة من المواقف الخلافيّة المتناقضة التحالف الثلاثي في الميزان في أكثر من مناسبة أخرى (إقالة محافظ البنك المركزي وتعيين خلف له، الخلاف حول ترشيح عضوٍ لمنصب في اللجنة الدوليّة لمناهضة التعذيب، ...إلخ)، وأبانت بعض درجات هشاشته وسهولة تصدّعه أمام بعض المسائل الجوهريّة والمبدئيّة، والتي وإن ساعدت ظروف المرحلة الانتقاليّة اليوم التحالف على تجاوز بعضها، فلا شيء قد يضمن ذلك في المستقبل. وربّما يكون التلويح الأخير لبعض القياديّين في حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة باحتمال "فكّ الارتباط" مع النهضة في حال تماديها في ارتكاب بعض الأخطاء وانفرادها بالرأي أكبر دليل على ذلك.

ومن المهمّ التّأكيد على أنّ حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، على خلاف حزب التكتّل، كان الأكثر حرصًا على المجاهرة أمام وسائل الإعلام ببعض مواطن الخلاف مع النهضة، كما كان ممثلوه يصدحون من حين لآخر ببعض النقد لسياسة الحكومة التي يمثّلون أحد أطرافها، واتهامهم لحزب حركة النهضة علنًا بالتدخّل الصّارخ في توجيه سياسات الحكومة. وقد أطلق رئيس الدولة، المؤسِّس لحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، تصريحاتٍ شديدة اللهجة في هذا الاتجاه، فقد اتّهم الحركة بالتغوّل والانفراد ببعض شؤون الحكم، والتدخّل المبطّن في بعض مجرياته، كتعيين المسؤولين المحليين والجهويين الموالين للنهضة.

ربّما تكشف تصريحات حزب المؤتمر ونقده اللاّذع لسياسات الحكومة التي هو جزءٌ منها في بعض وجوهها عن محاولاتٍ دعائيّة مبكّرة للانتخابات المقبلة، وقد تدخل كذلك في خانة الدفاع المشروع للحزب عن كيانه ووجوده داخل الترويكا بعد أن اتُّهِم في أكثر من مناسبة بانقياده لحركة النهضة وتبعيّته المطلقة لها منذ قبوله بمنصب رئيسٍ للدولة محدود الصلاحيّات، ولكنّ الأكيد أنّ التصريحات المختلفة المنتقدة والمندِّدة تكشف عن مدى هشاشة هذا التحالف السياسي ومرحليته والتناقض الواضح بين مصالح أطرافه على المدى البعيد، على الرغم مما تحقّق مرحليًا من تطابقٍ مؤقّت بينها.

الترويكا الحاكمة والمستقبل السياسي لتونس

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المستوى يتمثّل في مدى قدرة المشهد السياسي المستقبلي لتونس على أن يعيد إنتاج التحالف السياسي الحالي بملامح مشابهة وشكلٍ مماثل.

ربّما يكون لمثل هذا التساؤل عدّة إجابات متباينة وفقًا لطبيعة قراءة التجربة السياسيّة للترويكا الحاكمة وزوايا النّظر إليها. ولكن، لا بدّ من الإقرار كذلك بأنّ أيّ محاولة للتطلّع للمستقبل السياسي لتونس وموقع الترويكا الحاكمة فيه يرتبط بجملة من العوامل المتداخلة والسياقات المتصلة التي لا يمكن بدونها قراءة ما قد تسفر عنه تطورات الأوضاع السياسيّة في تونس ومجرياتها. وربما يتعلّق ذلك بشكلٍ رئيس بأسئلة أخرى كالسؤال أوّلًا عن حال الأحزاب السياسيّة المعارضة لأحزاب الترويكا ومدى قدرتها على التأثير في حلبة التنافس على السلطة مستقبلًا. كما يرتبط ثانيًا بالتساؤل عن طبيعة ومستويات التأثير في مجريات الوضع واتجاهات الضغط التي يمكن أن تمارسه قوى المجتمع المدني المختلفة، بما فيها من فاعلين أساسيين كالاتحاد العام التونسي للشغل وكبرى المنظمات الحقوقيّة. ويرتبط ثالثًا بقياس اتجاهات المواطنين ومستويات رضاهم عن سياسة الترويكا، ومدى تسامحهم مع زلّاتها وعثراتها المتتالية، ومدى قابليّة تجديد ثقتهم الانتخابيّة السابقة في أطرافها الثلاث، أو على الأقل في حزب حركة النهضة الطرف الأبرز فيها.

> على الرغم من أنّ فرضيّة التراجع المستقبلي لشعبيّة أحزاب الترويكا الثلاثة بعد تجربتها السياسيّة الحاليّة واردة بشكل كبير، إلا أنّه يجب التأكيد على أنّها قد تنطبق بمستويات أقلّ حدّة على حالة حزب حركة النهضة

ويبقى من البديهي القول إنّ تجربة الترويكا في الحكم لم تكن تجربةً هيّنة، فعلى الرغم من مشروعيّة وصولها إليه عبر صناديق الاقتراع، ورمزيّة تلك التجربة والحكومة المتشكلة عنها بوصفها أوّل حكومةٍ تنبثق عن الإرادة الحرّة للشعب وعبر ممثليه في المجلس التأسيسي، إلا أنّها كانت أيضًا سيرًا لمجموعة من المناضلين عديمي التجربة والخبرة السياسيّة في مسالك وعرة وملتوية. وربّما جاز القول إنّ تجربة التحالف الثلاثي الحاكم في تونس كانت مغامرةً سياسيّة غير مأمونة العواقب. وقد نميل أكثر لافتراض أن أطراف هذه المغامرة الثلاثة دفعوا - مقابل خوضها- ضرائبَ باهظة من انحسار مستويات الثقة السابقة للناخبين بهم، فيما تبدو فرضيّة اتساع تلك الثقة وامتدادها نحو أنصار جدد أقل احتمالية.

ولكن، على الرغم من أنّ فرضيّة التراجع المستقبلي لشعبيّة أحزاب الترويكا الثلاثة بعد تجربتها السياسيّة الحاليّة واردة بشكل كبير، إلا أنّه يجب التأكيد على أنّها قد تنطبق بمستويات أقلّ حدّة على حالة حزب حركة النهضة. ويُذكر أنّ هذا الحزب كان الفائز الأوّل بمقاعد المجلس التأسيسي في مختلف الدوائر الانتخابيّة في عموم مناطق البلاد والخارج، وعُدّ الحزب الأكثر جماهيريّةً وصاحب القواعد العريضة، وربما تبقى تلك الجماهيريّة الممتدة لحركة النهضة صمّام أمان قد يضمن لها - على خلاف بقيّة شركائها في الترويكا- مستوياتٍ دنيا من تجدّد ثقة عددٍ مهمٍّ من ناخبيها وأنصارها. وربما يبقى من غير المتوقّع ابتعادها عن صدارة المشهد، وذلك لاعتباراتٍ عديدة لعلَّ أهمّها هو رمزيتها الدينيّة والنضاليّة التي تظلّ الأساس في جماهيريّتها وتعاطف العموم معها. ويجوز هذا القول على الرغم من ظهور بعض بوادر تراجع شعبيّة الحركة عن مستوياتها السابقة، وهو ما بدأت توحي به بعض استطلاعات الرأي التي ما انفكت تؤكّد على تراجع مستويات الثقة على الرغم من استمرار حيازة الحركة وقيادتها على المواقع الأولى، وتصدّرها قائمة الأحزاب التي قد تحظى بثقة الناخبين. وقد أصبحت تصريحات بعض قياديّي الحركة تشي بتراجع شعبيتها من منطلق كون تجربة ممارسة الحكم عامل تهرئة للرصيد الشعبيّ ولثقة الناخبين فيها، نظرًا للفرق الشاسع بين الوعود المبشر بها ومستوى التحقيق الفعلي لها، وهذا ما اعترف به زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي[٧].

ويُذكر أنّ ما استجدّ مؤخرًا من أحداث عنفٍ في منطقة سليانة[٨]، وهي من محافظات الوسط الغربي الذي يشكو من التهميش التنموي، قد كشف عن أبعاد جديدة أصبحت ترتسم بشكل مغاير في طبيعة العلاقة القائمة بين فصائل من المواطنين وحكومة الترويكا أو بشكل أعمّ النظام السياسي القائم. وأسفرت الأحداث عن مواجهاتٍ عنيفة وإضراب عامّ في كامل الولاية، وحركة احتجاجيّة نادت بإسقاط الحكومة وإسقاط النظام. وبغضّ النظر عن ملابسات هذه التحرّكات وما تحتمله من تجاذباتٍ سياسيّة بين الحكومة من جهة والمعارضة من جهة أخرى، والاتهامات المتبادلة بينهما بالوقوف وراء تأجيج الأحداث، فإنّ تلك الاحتجاجات، وعنف التحركات المنبثقة عنها والشعارات المرفوعة فيها، أضحت تلفت الانتباه وتدعو للتمعّن فيها. وربّما تُعيد المناداة بإسقاط النظام (بصرف النظر عن مشروعيّتها ومدى جديّتها ومن يقف خلفها) الوضع إلى نقطة الصفر في الثورة التونسيّة، وتُحيل المشهد السياسي اليوم من جديد إلى ملامحه الأولى قبل الثورة، وإلى قطبيّته القديمة بين طرفي صراع يتخندق فيه الطرف الأوّل وراء النظام ويتخندق الطرف الثاني (بكلّ أطيافه وحساسيّته السياسيّة المختلفة) وراء إرادة الشعب المنتفض لإسقاط النظام أو على الأقل التذكير بعجزه عن بلوغ استحقاقات المرحلة.

ومن المفيد التذكير بأنَّ الثورات العربيّة التي انطلقت شرارتها من تونس قد أعطت دروسًا مهمّةً في أهميّة "تعريف أطراف الصراع"[٩]، ومن ثمّ الحسم سريعًا في مسار الصراع. فقد بقيت الثورة في كلٍ من تونس ومصر، ربما بسبب عاملي المفاجأة والسرعة فيهما، بمعزلٍ نسبيًّا عن الأطراف الخارجيّة الإقليميّة والدوليّة، مما سهّل عمليّة حسمها سريعًا بين طرفين متمايزين تشكّلا أثناء الأحداث، وهما النظام والشعب. وقد اختزل شعار "ارحل Dégage" تلك النهاية المختارة والمحتومة للنظام من الطرف الثاني الذي استقوى عوده.

وقد استنكر أهالي سليانة وعددٌ من الجمعيّات والمنظّمات الحقوقيّة تصريحاتِ بعض أعضاء حكومة الترويكا في الأحداث الأخيرة الذين عبّروا عن انتهاء صلاحيّة كلمة "ديغاج" التي رفعت في وجه محافظ جهة سليانة. واتجهت أغلب المواقف نحو شجب تلك التصريحات على خلفيّة أنّ تلك الكلمة السحريّة التي ابتكرها الشارع التونسيّ هي التي مهدّت طريق السلطة أمام حكومة الترويكا التي تتنكر اليوم لمشروعيّة تلك الكلمة.

ومن المؤكّد أنّ هذا النقاش يستحقّ الكثير من التحليل، الذي قد لا يسمح به هذا المقام، بشأن مستويات تبلور مفاهيم الشرعيّة وعدم الشرعيّة في سياق التحوّل الديمقراطي لدول الربيع العربي، وبشأن ما يمكن مراكمته من دلالات وما اختزلته تلك المفاهيم على مدى المدّة المنقضية من زمن الثورات العربيّة.

٧ "الغنوشي: تراجع شعبية حركة النهضة الإسلامية في تونس بسبب السلطة"، صحيفة باب نات تونس الإلكترونية، ٢٠١٢/٩/٣٠.
http://www.babnet.net/rttdetail-54881.asp

٨ وقعت أحداث محافظة سليانة في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر المنقضي بسبب تصاعد التوتر السياسي والاجتماعي بعد مطالبة أهالي الجهة بإقالة المحافظ الذي تمسكت الحكومة بعدم إقالته، وقد أسفر هذا التجاذب عن أحداث عنف تم فيها التدخل الأمني وإصابة عدد من المتساكنين بأضرارٍ مختلفة، وأدينت المؤسسة الأمنية بالمبالغة في استخدام العنف ضدّ أهالي سليانة، في الوقت الذي تمسكت فيها تلك المؤسّسة بحقّها المشروع في حفظ الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

٩ أحمد خليل، "تحويل الصراع 'اقتراب غير صفري' لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٩٠ (أكتوبر ٢٠١٢) ، شوهد في ٢٠١٢/١١/٣٠، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/2769/ من-المجلة/ملحق-إتجاهات-نظرية/تحويل-الصراع aspx.

ربما يحيلنا ما سبق إلى استحضار أفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر عن الشرعيّة بوصفها إحدى المقولات الأساسيّة لعلم الاجتماع السياسي. وما أكّد عليه في ذلك الاتجاه من أنَّ الهيمنة لا يمكن أن ترضى بالطّاعة المطلقة، بل تسعى إلى تحويل الانضباط إلى التزامٍ بالحقيقة التي تمثّلها تلك الهيمنة أو تدّعي تمثيلها. وكان فيبر قد ميّز بين "نماذج مثاليّة" للهيمنة الشرعيّة، ومنها الهيمنة القانونيّة ذات الطابع العقلي، والهيمنة التقليديّة التي تقوم على الإيمان بقداسة التقاليد وشرعيّة السلطة المملوكة طبقًا للعرف، والهيمنة الكاريزماتيّة ذات الطابع الانفعالي وتتطلب الثقة الكاملة برجلٍ استثنائيّ[١٠]. ومن المعلوم أنّ سوسيولوجيا ماكس فيبر السياسيّة قد أغنت مجمل النظريّات اللاّحقة عن مفاهيم السلطة والشرعيّة والهيمنة، إذ وقع التمييز عقب ذلك بين السلطة بمعناها الواسع والمطلق، والسلطة السياسيّة. وإذا كانت السلطة السياسية تتطلّب الاعتراف العامّ والقبول والرضى، فإن كلاهما تتطلبان الشرعيّة التي يجب أن تكون المعيار المميّز للسلطة[١١]. ومن منطلق تحليلات ماكس فيبر للشرعيّة قد يجوز القول إنّ الجدل بشأن الشرعيّة اليوم في تونس والنّقاش المستفيض بشأن مداها وحجم تأثيرها في المشهد السياسي والحياة الاجتماعيّة بشكل أعمّ، يشهد تخبّطًا عامًّا في الأذهان ولدى مختلف الأطراف، وينعكس عدم وضوح معاني الشرعيّة وتناقض دلالاتها في مختلف مواقف الفاعلين السياسيين وسلوكياتهم. وتتبدّى الشرعيّة حينًا في أذهان البعض مستمدةً بقوّة من نتائج الانتخابات التي جاءت بالأحزاب الحاكمة إلى السلطة، وبناء على ذلك تُشرعِن مواقف السلطة الحاكمة وتبرِّر كلّ تحركاتها وتمنحها صلاحياتٍ لا متناهية في إدارة الشّأن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بما قد تراه الأصلح من منطلق شرعيّة الأغلبيّة. ولكن ترتبط مفاهيم الشرعيّة في الاستعمالات الأخرى، ولدى بعض الفئات، بمفاهيم أكثر شمولًا تتصل بسياق الثورة والانتقال الديمقراطي أكثر مما ترتبط بنتائج الانتخابات الفارطة وبمن أوصلتهم للحكم. وتتحمّل الشرعيّة الثوريّة وشرعيّة الانتقال الديمقراطي بهذا المعنى أدوارًا أكبر وأشمل بوصفها العين الحارسة للمسار الثوري الذي لم يكتمل والوصيّ الأكبر على تطوّر الأوضاع وتقدّمها. وهو ربّما ما أعاد إلى الأذهان عشيّة اكتمال السنة على انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ إمكانيّة الانقلاب على المجلس التأسيسي وعلى الحكومة الشرعيّة باسم شرعيّة أكبر وهي شرعيّة الشّارع الثوري الذي انتفض على حكم بن علي يوم ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

وعمومًا، يمكن القول إنّ الترويكا الحاكمة كانت، كما سبقت الإشارة إليه، تشكيلةً سياسيّةً أفرزها سياق سوسيوسياسي معيّن اتّسم بفوز أحزاب سياسية ثلاثة في أول انتخابات حرة تنجز في تونس ما بعد ثورة يناير ٢٠١١. وقد حملت تلك الانتخابات العديد من المفاجآت غير المتوقعة التي عكست حقائق غير بارزة للعيان عن المشهد السياسي التونسي، ومنها التأثّر الواضح لنتائج الانتخابات بظاهرة تشتت أصوات الناخبين بين الأعداد الكبيرة للقوائم الانتخابيّة الحزبيّة والمستقلّة التي دخلت الانتخابات. وقد تحفّز عدد من الأحزاب الخاسرة في الانتخابات لتجاوز واقع التشتت، وعمل بعضها - ولا يزال - على محاولة التكتّل داخل جبهات والانصهار في تيّارات أكبر تشكّلت من ائتلافات حزبيّة مختلفة. ويبدو مشهد المعارضة اليوم أكثر اتجاهًا نحو المزيد من التوحّد وتفادي الفرقة والتشتت. ويبقى ظهور حزب "حركة نداء تونس" الملمح الأبرز في مشهد المعارضة السياسيّة اليوم. ولئن اختلفت المواقف والرؤى بشأن طبيعة هذا الحزب، إذ يعدّه البعض وريث حزب التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ المحلّ، فإنه يسجّل على الرغم من ذلك تقدمًا بارزًا في مستوى استقطاب الأنصار والتوسّع الأفقي في المشهد السياسي. وعلى الرغم من حداثة تأسيس هذا الحزب بقيادة رئيس الحكومة السابق الباجي قايد السبسي، فإنّه أصبح يحتلّ مكانة بارزة في المشهد. ويُعدّ حزب نداء تونس تحالفًا جديدًا تشكّل من شقّين أساسيّين، يتمثّل الشقّ الأوّل في "الدستوريين"[١٢] الذين يعدّون أنفسهم بناةَ الدّولة الوطنيّة ومؤسّسيها ورافدًا من روافد حداثتها، وهم ممثّلون في عددٍ من "البورقيبيّين" وقدامى الوزراء والتكنوقراط السّابقين، وعددٍ من الوجوه البارزة وقواعد الحزب الحاكم سابقًا. ويتمثّل الشقّ الثّاني في عددٍ من القياديين ووجوه اليسار المعتدل وبعض رموز المجتمع المدني وعددٍ من رموز التيّارات الحداثيّة والعلمانيّة. وعلى الرغم من الوصمة التي ينعت بها حزب نداء تونس بوصفه حزبًا يقوم برسكلة[١٣] رموز النظام السابق بغاية استرجاع مكانتهم في المشهد السياسي، إلاّ أنّه يبقى مرشحًا للتوسع والامتداد ولأن يكون له دور المنافس الأشرس لحزب حركة النهضة في الانتخابات

10 Max Weber, Économie *et Société,* La Traduction Française (Paris : Plon, 1971).

11 Balandier J, *L'Anthropologie Politique* (Paris : PUF, 1967), p. 45.

١٢ ترتبط هذه التسمية بالحزب الاشتراكي الدستوري، الذي كان الحزب الحاكم زمن الرئيس الحبيب بورقيبة، والذي انحدر منه عقب ذلك حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بعد تغير نظام الحكم في تونس في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧. وهو الحزب الذي وقع حلّه بأمر قضائي بعد ثورة تونس ٢٠١١.

١٣ إعادة إنتاج.

المقبلة. وقد بدأ هذا الحزب يتأصّل في المشهد السياسي التونسي، إذ تصوّره بعض الآراء بوصفه "المنقذ للمشروع الحداثيّ"[١٤] الذي تجذّر في تونس منذ استقلالها، والذي ترى تلك الآراء أنّه مهدّد بالانقراض اليوم. ويُصوّر هذا الحزب كذلك بوصفه حارس الحركة الدستوريّة التي يرقى شرفها إلى شرف رمزيّة مسار بناء الدولة الوطنيّة وتركيز أسسها منذ استقلال تونس وخروج المستعمر الفرنسي. ويطرح حزب نداء تونس نفسه اليوم بوصفه الطريق الثالث الذي يمكن أن يكون بديلًا عن الدولة البوليسيّة من جهة والدولة الدينيّة من جهة ثانية، مستثمرًا في ذلك رأس مال سياسيّ قويّ يجعله - على حداثة وصوله للمشهد السياسي، ومع اتهامه بشبهة رسكلة بقايا النظام المُطاح به- يتأصّل في تاريخ تونس السياسي وفي عمق مشروعها الحداثي. وربّما يغيّر حزب نداء تونس بوصلة نتائج الانتخابات المقبلة، بما يدفع إلى استبعاد فرضيّة إعادة إنتاج الانتخابات المقبلة لشروط بقاء الترويكا الحاكمة في صيغتها الحاليّة. وقد تجد حركة النهضة نفسها مستقبلًا مضطرّة للتحالف مع حزب نداء تونس الذي لا تزال تعدّه حزبًا هجينًا ولا مستقبل له في قلوب التونسيّين[١٥].

ويمكن الجزم بأنّ البلاد تسير نحو استقطابٍ ثنائيّ جديد لم يعد من السهل تجنّبه بين النهضة وحزب نداء تونس. وهو استقطابٌ لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن ينظر إليه كإعادة إنتاج للاستقطاب الذي جرى الترويج له عشيّة الحملة الدعائيّة الانتخابيّة في انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ بين الإسلاميّين من ناحية والعلمانيّين من ناحية ثانية. وعلى الرغم من أنّ نداء تونس لا يزال بصدد التشكّل، إلا أنّه يبدو مرشحًا لاستقطاب أطيافٍ مختلفة من الفاعلين السياسيّين من ذوي الانتماءات المتنوّعة والمرجعيّات المتباينة التي قد تجتمع مستقبلًا على مبدأ المواجهة الموحّدة لحكومة الترويكا ومنافسة فصيلها الأكبر (النهضة) في الانتخابات المقبلة.

الخاتمة

تعدّ تجربة الترويكا التونسيّة في الحكم تجربةً فريدةً في إدارة الشأن السياسي في دول الربيع العربي. وقد واجهت التجربة عثراتٍ مختلفةً بالقدر الذي سجّلت فيه كذلك بعض النجاحات على الرغم من كثرة الصعوبات والعوائق المتعدّدة المصادر والعوامل. وعلى الرغم من احتواء الترويكا على عناصر تنافر وفرقة أكثر من احتوائها على عناصر توحّد وتقارب بين مرجعيّات أحزابها الثلاثة وبرامجها، فقد سجّلت قدرة على الصمود أمام الكثير من المطبّات السياسيّة الوعرة التي كانت تنذر بتصدّع بنائها فعليًّا. وكشفت جملة من المحطّات السياسيّة عن نوع من الصلابة المرحليّة والقدرة على تجاوز المسائل الخلافيّة والقفز عليها.

ولكن، مع أهميّة التجربة، وما يمكن أن تقدّمه عمليّة تحليلها من زاويا نظر مختلفة من مواطن قوّة أو مواطن ضعف، فإنّه يمكن القول إنّ المشهد السياسيّ التونسيّ بتطوراته الحاليّة يشير إلى صعوبة إمكانيّة إعادة إنتاج التحالف السياسي الحالي مستقبلًا. ومن المهم التذكير بجملة من العوامل الموضوعيّة التي ترفد مثل هذا الرأي، كاستفادة الأحزاب الحاكمة الثلاثة، كلّ على حدة، من تجربته في ترويكا الحكم، ومدى تأثير ذلك في مواقف الناخبين من هذه الأحزاب في الانتخابات المقبلة، وهناك أيضًا عامل تطوّر مشهد المعارضة التونسيّة من الانقسام والتشتّت نحو المزيد من الانصهار والتكتّل وإعادة التشكّل ضمن جبهات انتخابيّة مرشّحة بجديّة لأن تكون أطرافًا أقوى في حلبة المنافسة الانتخابيّة المقبلة.

---

14 Theirry Bresillon, "Caid Essebsi est- il l'Avenir de la Gauche Tunisienne", *Tunisie libre,* 26/06/2012.

١٥ "راشد الغنوشي: شعبية النهضة تراجعت.. نداء تونس وريث التجمع ولن يخدع التونسيين مرة ثانية"، جريدة **الساعة الإلكترونية**، ٢٠١٢/٩/٣٠.

http://assaa.tn.